مآدب صغيرة لشرح موقف الحكومة مع الصحافيين.. وتحرش بالحلقات المؤثرة التي تتدخل بسبب «الفراغ».. وتقليل من أهمية «وزارات الظل»:

الأردن: حكومة البخيت.. هجمة مرتدة لتأكيد البقاء رغم رياح التغيير.. وحملة معاكسة على مراكز قوى تشاغب على الرئيس

عمان ـ «القدس العربي»

بسام البدارين:

امتلك رئيس وزراء الأردن معروف البخيت في أكثر من مناسبة منسوبا من الجرأة الذي مكنه من الإعتراف بوجود تقصير او خلل أحيانا في أداء بعض المؤسسات الرسمية في عهده لكنه حتى الآن إمتنع عن الإجابة بنفس السقف عن الأسئلة المعلقة التي تطال مجمل الأداء الهرموني في الجسم الوزاري او التي تطال الصراعات الخفية بين وزرائه او حتى تلك الأسئلة التي تثيرها بين الحين والآخر الملاحظات النقدية للمرجعيات خصوصا وأنها ملاحظات كانت علنية في بعض الأحيان وداخلية في الكثير من الأحيان.

والبخيت خطط بهدوء وذكاء لهجمة مرتدة ضد خصوم تجربته المفترضين طوال الأسبوع الماضي وهي هجمة اعاد فيها ترتيب الأوراق وبعد ان إختلطت ومكن بعدها بعض الأقلام الصحافية من التوصل إلى إستنتاجات تخبر المواطن الأردني بان وزارة البخيت «باقية» بالرغم من كل المؤامرات التي تحاك ضدها وانها صامدة وصلبة بالرغم من كل مظاهر التحرش برموزها.

والبخيت فعل ذلك بشكل كلاسيكي في الواقع تورط به رؤساء سابقون حيث كسر فجأة حدة إبتعاده عن الجسم الصحافي وإلتقى في نطاق الحرم الرئاسي بنخبة من الكتاب والصحافيين على مآدب صغيرة لم تتضمن وخلافا للعادة الساندويتشات فقط لإن البخيت يعتبر أقل الرؤساء «إنفاقا» على رفاهية مساعديه وإطعامهم وعلى لقاءاته حرصا على التقشف والمال العام وهي مسألة تحسب للرجل بكل الأحوال وليست عليه.

وإصرار البخيت طوال أشهر على تجنب «دفع المال» هنا وهناك لتعزيز رصيد مكتب الرئاسة خلق له بكل تأكيد خصوم عديدون من المعتادين على كرم الرؤساء وإفراطهم في العطايا والهدايا، لكن للحظات صغيرة وبغرض ترتيب الهجمة المضادة تغيرت قليلا قواعد اللعبة فجلس الصحافيون لأول مرة رسميا على مائدة الرئيس وتبادلوا معه الحديث في شجون وآمال ومشاكل المرحلة والوزارة.

والفعل المضاد له ما يبرره على الأرجح فقد وصلت حملة إنتقاد الحكومة وإستسهال التحرش بها لحد تطاول الصغير والكبير في بعض الأحيان والإنطباع السائد حتى وقت قريب كان رحيل الحكومة الوشيك والبحث عن رئيس جديد للوزارة وهو إنطباع كرسته بعض الفعاليات غير المخلصة داخل الوسط الحكومي وبعض تقارير المراسلين وتحديدا المعروفين بأنهم «لا ينطقون عن الهوى» عندما يتحدثون عن قصة من حجم قرب رحيل الحكومة.

لكن ما فعله رئيس الوزراء الأسبوع الماضي وتحديدا خلال مآدب الصحافيين الصغيرة المتكررة تجاوز الذرائع والتبريرات والفكرة كانت واضحة ومباشرة ومختصرة هنا فالرئيس يعرف من يحرك الجهات التي تتحرش بحكومته كما يفهم من مقالات كتاب حضروا اللقاءات والبخيت لا يريد تسمية هؤلاء المحرضين ويميل إلى تجاهل وجود «وزارات ظل» في الكواليس تحل مكان الحكومة مؤكدا بان الولاية للحكومة ولإن الحكومة أقوى.

وفوق ذلك يوافق البخيت على وجود أطراف ومراكز قوى داخل المؤسسة تشاغب على حكومته بل يميل أحيانا إلى تحميل هذه القوى الخفية وغير المحددة مسؤولية كل التحريض المنهجي على تجربته ووزارته دون ان يحدد الكيفية التي تعمل بها هذه المراكز ودون الإجابة على الأسئلة الظرفية مثل متى وأين ومن؟ علما بأن أحدا داخل الحكومة لا يفسر كيف تكون مراكز القوى مسؤولة عن توقف آليات وزارة الأشغال خلال العاصفة الثلجية؟ أو مسؤولة عن ضعف حجة الحكومة في مواجهة اللجنة المالية للنواب خلال نقاشات الموازنة؟

وهذه اللقاءات الصحافية للبخيت الذي لا يحب الإعلام في الواقع والأساس كجنرال عسكري مخضرم دفعت الرجل لإعادة ترسيم بعض الحدود فحكومته ستنجز ملف الإنتخابات البلدية مما يعني ضمنيا انها باقية للصيف المقبل وملف الإنتخابات العامة وتحديد موعدها بين يدي الملك بحكم الدستور لكن البخيت سيتقدم بملاحظات لتعديل القانون ستعرض في إطار حوار وطني على الرأي العام.

والبخيت في الأثناء ظهر مسترخيا وهادئا ومطمئنا لان شيئا ضد حكومته لن يحصل قريبا وألمح ضمنيا لتلقيه ضمانات وإشارات البقاء الملكية عندما لفت نظر الصحافيين لانهم لم يقرأوا جيدا الزيارة الأخيرة التي قام بها الملك لمجلس الوزراء مما يعني بأقل الأحوال ان الرئيس تحدث عن شائعات تغيير الحكومة وأبلغ بان الوقت لم يحن للتغيير. وخصوم التجربة هنا يلفتون الى ان الإستناد للزيارة الملكية في قراءة درس بقاء الحكومة لفترة أطول حجة ضعيفة بكل الأحوال لإن القصر الملكي يقف بالعادة مع كل الحكومات ويحميها ولان «الخبر الرسمي» الذي اعقب هذه الزيارة خلا تقريبا من عبارات المجاملة التي يمكن ان تقرأ على انها «دعم» لوزارة البخيت، كما أن الحكومات في العادة لا تستند لإشارات قيلت لها في الغرف المغلقة في تبرير اي إستثمار سياسي مع جمهور الصحافيين عدا عن أن أطقم الرئيس إختارت لمآدبه الأخيرة نخبا في الإعلام والصحافة إما مؤيدة للحكومة أصلا وبالتالي لا تحتاج لإستقطاب او «وادعة» بطبيعتها ولا تتعرض لأي حكومة وبالتالي لا تحتاج لإقناع او نخب لديها أسباب كثيرة ومهمة للوقوف مع تجربة اي حكومة وأي رئيس موجود الآن بصرف النظر عن ما إذا كان البخيت او غيره «نكاية» بآخرين أقوياء في أوساط السلطة.

والإيحاءات هنا واضحة تماما ولا تحتاج لمنسوب ذكاء مرتفع لإستدراكها، فمضمون خطاب الرئيس يتحدث عن شخصيات بعينها داخل مؤسسة القرار والحكم تفترض الحكومة انها مصدر الشائعات والتحريض وعن مراكز في الأطراف تنازع الحكومة على صلاحياتها وعن سجل ناضح من الإنجاز تشوهه فقط تحرشات المتحرشين الذين تعرف الحكومة خلفياتهم ومن يحركهم.

وفي ذلك بطبيعة الحال مبالغة واضحة لإن التجربة السياسية الأردنية ومنذ عام 89 قامت على أساس وجود فرق من النخب السياسية تتحرش بالحكومة عن بعد ولإن كل الحكومات منذ ذلك الوقت عانت مما يسمى بمراكز القوى وتسريبات الصحافة وإنفعالات البرلمان المفاجئة، الأمر الذي يؤشر على ان ما يحصل ضد الحكومة امر أقل من عادي وطبيعي ومألوف ولم يأت بجديد أما الجديد فهو سعي الحكومة لإن تبدو «كشهيدة» إذا ما حانت فعلا لحظة التغيير. وزارة البخيت وخلال هجمتها المرتدة الأخيرة تماسكت أكثر وتصلبت وحصلت على قدر من التعاطف وقدر آخر من الصمت والحياد تجنبا لإعاقتها او تجنبا لتقديم ذرائع لها وهي وزارة تستحق الصمود والبقاء بكل الأحوال لكن إظهار الصلابة والهجوم على «قوى خفية» مفترضة لا يشكلان المبرر الكافي للصمود طويلا في مواجهة إيقاع ملكي متسارع ولا يؤمن بالمجاملات على حساب الإنجاز والأداء.. ونقاد الحكومة يقولون ان احدا لا ينازعها صلاحياتها وان ما يحصل احيانا ينطلق من ظرف صعب ومعقد إقليميا لا يقبل «الفراغ» فغياب الفعل الوزاري يعني ان احدا ما في الدولة سيتدخل لملف الفراغ وهذا حصريا ما تفعله الحلقات المؤثرة سواء أكانت الأمنية او الإستشارية أو الملكية.

تلك مسألة يرى المراقبون انها مفيدة في التحليل بعد هجمة البخيت المرتدة الأخيرة وثمة مسألة أخرى لا بد من إستذكارها فرئيس وزراء سابق عانى من شغب مماثل لما يعانيه البخيت فسأل رئيس الديوان الملكي آنذاك عن إحتمالات التغيير فأجاب الأخير بالنفي وتورط الرئيس المعروف بفصاحته وخبرته الكبيرة بتصريح علني ينفي فيه التغيير الوزاري وخلال وقت قصير كانت الحكومة برمتها تستقيل فجأة وبدون ان يشعر الرأي العام الأردني بوجود أي شهداء من أي نوع.

الامم المتحدة تعتبر التعذيب في الاردن امرا معتادا ومنتشرا

■ جنيف ـ رويترز: قال مقرر الامم المتحدة الخاص في مجال التعذيب امس الثلاثاء ان التعذيب منتشر ومعتاد في الاردن ولا سيما عند انتزاع الاعترافات من المشتبه بهم في جرائم الارهاب في الوقت الذي تفلت فيه قوات الامن تماما من العقاب. وناشد مانفريد نوفاك مقرر الامم المتحدة الخاص لشؤون التعذيب الحكومة الاردنية التحقيق في كل الاتهامات بجرائم التعذيب واساءة المعاملة وتقديمها الى المحاكمة وكذلك ادخال تعديلات على القوانين المحلية.

وقال في تقرير من 38 صفحة ان القانون الاردني يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على ثلاثة أعوام من يمارس التعذيب ولكن لم يحل أي مسؤول أردني للمحاكمة عن هذه التهمة. «ممارسة التعذيب منتشرة في الاردن وفي بعض الاماكن معتادة خاصة دائرة المخابرات العامة وادارة البحث الجنائي التابعة لمديرية الامن العام وكذلك في مركز اصلاح وتأهيل الجفر».

وكان نوفاك يشير الى سجنين شديدي الحراسة في الاردن. وقال انه كثيرا ما يشار الى هذين المركزين بوصفهما «أسوأ الاماكن سمعة من حيث التعذيب في الاردن». وأشار أيضا الى سجن في الصحراء جهة الجنوب. واتهم نوفاك الذي أجرى 40 مقابلة خاصة مع محتجزين في الاردن وأجرى محادثات مع عدة وزراء السلطات بمنعه من التحدث الى سجناء في معتقل دائرة المخابرات العامة وبمحاولة تعطيل عمله واخفاء الادلة في ادارة البحث الجنائي. ولكنه أشار الى مزاعم وجيهة موثوق منها بان التعذيب يمارس في مقر دائرة المخابرات العامة «من أجل انتزاع اعترافات والحصول على معلومات اتساقا مع أهداف محاربة الارهاب والامن الوطني». كما أشار الى استخدام التعذيب في ادارة البحث الجنائي في عمان أيضا لانتزاع اعترافات في التحقيقات الجنائية العادية.

ورحب نوفاك بقرار الملك عبد الله في ديسمبر كانون الاول العام الماضي باغلاق سجن الجفر ووصفه بانه «مركز عقاب». ونفى مسؤولون أمنيون أردنيون ارتكاب أي انتهاكات لحقوق السجناء. ويقول مقرر الامم المتحدة ان من بين الطرق المستخدمة في الاردن للتعذيب الضرب بالعصي والهراوات وأسلاك الكهرباء وعصي المكانس وحرق المحتجزين بالسجائر واجبارهم على المكوث في أوضاع مؤلمة.

والاردن حليف للولايات المتحدة. كما أن من الشائع معاملة المحتجزين بشكل مهين وتوجيه السباب لهم. ورأى نوفاك الذي تضمن فريقه طبيبا شرعيا سبعة محتجزين على أجسادهم اصابات بدا انها ناتجة عن الضرب بأسلاك كهربائية، مشيرا الى ان ذلك «اجراء معتمد» في الجفر. ومن المقرر أن ينظر مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة في تقرير نوفاك. ويشغل الاردن نائب رئيس المجلس لهذا العام. ويبدأ المجلس المكون من 47 دولة دورة الانعقاد المقبلة لمدة أربعة أسابيع في جنيف يوم 12اذار (مارس). وقال نوفاك وهو استاذ للقانون في النمسا ان القوانين المحلية في الاردن ضد التعذيب «لا معنى لها على الاطلاق» لان الاجهزة الامنية «محمية من المحاكمة والمحاسبة الجنائية من جهات مستقلة». وقال نوفاك انه يتعين تعديل الدستور الاردني ليحظر التعذيب تماما.

مهاجمة اعتبار الأقباط أصحاب مصر الأصليين.. ومطالب بابعاد المتدينين المسلمين والمسيحيين عن السياسة.. والجلاد يعتبر صلاته وراء إخواني فاسدة

معارك وخلافات حول الإخوان المسلمين.. وناصري يعتبرهم أفضل وأشرف من النظام.. ومطالبة مبارك بالإفراج عن أيمن نور

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن جهود الوفد الأمني المصري لإيقاف الاقتتال بين حركتي فتح وحماس، ووصول الرئيس الفلسطيني محمود عباس للقاهرة للاجتماع مع الرئيس مبارك، ومعارك عنيفة قرب مدينة النجف الأشرف بالعراق بين القوات الأمريكية والعراقية ومقاتلين من تنظيم جند السماء، ومحكمة الجنايات بالقاهرة تخلي سبيل النائب الثاني لمرشد الإخوان، المهندس خيرت الشاطر وآخرين ومناقشات مجلس الشعب واستجوابات ضد وزير الإسكان السابق وعضو المجلس الدكتور محمد إبراهيم سليمان لتبديده مليارات الجنيهات في مشروعات استخدمت مواد غير مطابقة للمواصفات، وتبرع أعضاء مجلس الشورى بدمائهم، واستمرار الشرطة في البحث عن سفاح المعادي، واستقبال المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع، وزير الدفاع اليوناني، ومظاهرة من أعضاء بحزب الغد مجموعة أيمن نور، تقودها زوجته السيدة جميلة للمطالبة بالإفراج عنه، وبدء مأموريات الضرائب في تلقي الإقرارات الضريبية، والانتهاء من عملية ازدواج طريق القاهرة ـ أسيوط نهاية العام الحالي بتكلفة وصلت الى 347 مليون جنيه. وإلى جزء غير قليل مما لدينا اليوم:

معارك القضاة

ونبدأ بمعارك القضاة التي أشعلها كلام وزير العدل المستشار ممدوح مرعي في مجلس الشورى وردود الأفعال عليها من القضاة وناديهم، ومن الصحافيين والكتاب ومنهم زميلنا وصديقنا جمال بدوي الذي قال في «وفد» الاثنين:

«في أزمة الوزير والنادي يبدو أن وزير العدل عندما كشف الغطاء عن ظاهرة المجاملات والمحسوبيات التي تسربت إلى السلك القضائي قد وضع يده في عش الدبابير، ففي رأيه أن هذه الظاهرة كانت السبب في انهيار المحاكم وبطء التقاضي وضعف مستوى المحاكم الابتدائية وهي المحطة الأولى التي ينطلق منها القاضي إلى المستويات الأعلى وفي رأيه أن 90 % من أولئك المحظوظين لا يستحقون الانتساب إلى جهاز العدالة إلى حد أنه يخجل من ذكر الأسباب التي أدت إلى هذا التردي.

هذه قضية بالغة الحساسية وقد سبق أن أثارها زميلنا الكاتب الكبير فاروق جويدة ولكن شجاعته لم تجد قبولا عند المجتمع القضائي، فقدموه إلى النيابة العامة وأدى به التحقيق إلى المستشفى للعلاج من أزمة كادت تودي بحياته ولكن الله سلم.

فإذا جاء المستشار ممدوح مرعي وأثار هذه القضية اليوم فإن من واجب الأسرة القضائية أن تستمع إليه لا أن تصم الآذان عن سماع دعواه، إلا أن إثارة هذه القضية في الوقت الذي انفجرت فيه مسألة الإشراف القضائي على الانتخابات أدت إلى خلط الأوراق ووضعت الوزير فيم وقف المهاجم للفساد لكي يغطي على هدفه الخفي وهو حجب القضاة عن الانتخابات وتلبية رغبة السلطة التنفيذية في التخلص من هذا العنيد الكاشف لنية التزوير».

لا، لا، لا تزوير ولا يحزنون المسألة في غاية البساطة حسب قول زميله رئيس تحرير «الجمهورية» محمد علي إبراهيم في نفس اليوم: «ان الوزير الذي اشتهر بأحكامه وقيامه بحركة تطهير شهيرة في الاسكندرية والذي أرسى قواعد نظام قضائي متطور بالكويت لا يحمل أي ضغينة أو تحقير لزملائه بل على العكس فقد جمعه لقاء مع رؤساء تحرير وكتاب قال فيه كلاما جميلا عن زملائه وخص بالذكر المستشارين مكي والبسطاويسي وأكد أنه يتفق مع مكي في مقولة ان القاضي أهم من الوزير بالنسبة للمجتمع ولكن لماذا؟ لأن الأنظار تتعلق به باعتباره ميزان العدل وميزان العدل في نظره لا يكون بالضرورة مرتبطا بالانتخابات والإشراف عليها، بقدر ما يكون مرتبطا بأن يعود 800 ألف متقاض يوميا الى منازلهم سعداء بعد أن قضيت مصالحهم في جلسة أو اثنتين على الأكثر.

وزير العدل عندما قال ان هناك 60 مليون متقاض شهريا كان يهمه تحقيق العدالة السريعة لهم وهذه العدالة لن تتحقق في ظل انشغال القضاة بالسياسة والمظاهرات والتصريحات.

أتصور أنه من المستحيل أن يكون الوزير قد أهان القضاة أو تعمد ذلك ولكني أتصور أن أولويات الوزير تختلف عن أولويات النادي، الوزير يريد عدالة سريعة والنادي كذلك يريد العدالة السريعة ولكن طبقا لرؤية خاصة تحكمت في مجلس إدارة النادي من أصحاب المقام الرفيع».

ونال وزير العدل دفاعا آخر في نفس اليوم من زميلنا بـ«الأخبار» خالد ميري، الذي قال عنه: «اتصل ليل الرجل بنهاره منذ توليه المسؤولية الثقيلة، لم يفزع من إجراءات وسلبيات كبلت العدالة وحاصرتها وفي أسابيع قليلة كان قد أعد تعديل قانون المرافعات والإجراءات الجنائية وهي تعديلات وصفها أعضاء اللجنة التشريعية بالشورى والمتابعون لأحوال العدالة، بأنها ثورة تشريعية على الطريق الصحيح لا هدف لها سوى خدمة العدالة والناس.

وتزامنت الثورة التشريعية التي تهدف لاستخلاص حقوق الناس من بين جذور غابة التشريعات مع ثورة أخرى لصيانة المحاكم وتطوير العمل وتدريب القضاة وأعوانهم وتوفير وسائل الحياة الكريمة لهم ليتفرغوا لرسالتهم السامية.

لكن الرجل لم يسلم من السهام، تفرغ لعمله فاتهموه بالتهوين من شأنهم وأراد تصحيح بعض اللبس فاتهموه بالتراجع والأمر جد عجيب فماذا يريدون.

أثق أن الرجل سيمضي في طريقه الصحيح فهو رجل قانون ولا هم له إلا خدمة العدالة وأن تصل الحقوق في سهولة ويسر للبسيط قبل القوي وللفقير قبل الغني ورجل العدالة لا يستمع ولا يتأثر إلا بكلمة الحق والقانون التي ليس ورائها غاية».

ونترك من أشادوا بالوزير لنرى ماذا عند خصومه ومنهم المستشار ناصر معلا وكيل مجلس الدولة الذي كتب مقالا في «المصري اليوم» يوم الاثنين أيضا رد فيه على مقال للمستشار محمود الخضيري، انتقد فيه قضاة مجلس الدولة لأنهم قبلوا إهانة الوزير لهم، ولم يردوا عليه، فقال المستشار ناصر: «ونحن ياسيدي قضاة مجلس الدولة، لم نقبل الإهانة حتى نستوعبها ومازالت مرارة الإساءة عالقة في حلوقنا فضلا عن إساءة مساعدة لكل قضاة مصر ونحن لا نملك إقالة الوزير أو محاسبة مساعده ولذلك فقد وضعنا الأمر برمته بين يدي من يملك الإقالة والمحاسبة وقد أدركنا أن أي نهج آخر للاعتراض على ما اقترفه وزير العدل سوف ينتهي إلى ضرب من الإثارة التي تجر الفتنة والاضطراب الذي لا تحمد عواقبه خصوصا أن الساحة تعج وتفيض بأنواع شتى من الفتن وليست في حاجة إلى المزيد، كما أدركنا أن ما صدر عن الوزير مرعي لم يكن سقطة أو زلة سوف ينتهي عنها، وإنما هو نهج وطبع غالب لن يتوقف عنه إلى أن حدث تكرار ما حدث معنا وقد يتكرر مرات ومرات أخرى لأن الواضح أن الوزير مرعي لا يستطيع أن يؤدي واجباته الدستورية إلا بين دخان ونيران يشعلها في كل مكان أو مناسبة وكلما انطفأت نار أشعلها نيرانا وهو نهج لا يأتي بأي خير أو إصلاح.

وهذا النهج من السيد وزير العدل لن يجرنا أبدا إلى مبادلته بضاعته والتردي في فحش القول وسوف نظل ملتزمين بقيم وتقاليد القضاة وآداب حديثهم وحسن خلقهم يؤدون رسالتهم، ولن ينزلوا من مكانتهم الشامخة العالية الرفيعة ولن يضرهم أو يسيء إليهم تجاوزات الوزير مرعي لأنه ليس محسوبا عليهم إنما يسيء إلى الحكومة التي هو عضو فيها ونقول له ما قاله أحد الشعراء زيادة المرء في دنياه نقصان وربحه غير محض الخير خسران ولا تحسبن سرورا دائما أبدا فمن سره زمن ساءته أزمان».

معارك الصحافيين

وإلى استمرار المعارك حول الصحافة والصحافيين ومستقبل المؤسسات الصحافية الحكومية، وتربص الوزارة بها وتصريح الرئيس مبارك بأنه لا تفكير في خصخصتها وما سبقه من هجوم صفوت الشريف رئيس مجلس الشورى على الوزارة، وقد حاول زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس إدارة مؤسسة «روزاليوسف» تلخيص نتائج المعركة في الآتي:

«× إن المؤسسات القومية مطالبة بأن تدخل في سباق مع الزمن حتى تنتهي من دراسات إعادة الهيكلة والإصلاح، وأن تبدأ في تنفيذ تلك الخطط فورا حتى لا تتخذ الحكومة من تلكؤها وتكاسلها فرصة للانقضاض عليها من جديد.

×× إن الحكومة مطالبة أن تتقبل دور الصحافة وهو الدفاع عن المجتمع والدولة وليس الحكومة.

×× ليس معنى قيام الصحف القومية بانتقاد الحكومة والوزراء أنها تعاديهم، أو تتصيد لهم الأخطاء.

×× ماذا يحدث إذا اختفت الصحف القومية من الساحة وبقيت فقط الصحف الخاصة والحزبية، التي لا تفهم معنى حرية الصحافة، إلا من زاوية واحدة فقط، هي «حرية إسقاط النظام»، وهل تقوى الحكومة على الصمود ليوم واحد في وجه الطوفان أم سيتم تقطيعها كل صباح؟

×× عدم إيمان الحكومة بالدور الذي تلعبه الصحف القومية هو مشكلة الحكومة وليس الصحافة القومية، التي لا يمكن أبدا في الظروف الراهنة أن تكون أبواقا للنفاق والرياء، وإلا فقدت مصداقيتها، وانصرف القراء عنها، وبعد ذلك تجيء الحكومة وتتهمها بالضعف والانهيار والخسارة.

×× الرئيس دائما هو الملاذ والملجأ والحكم العادل، أعاد الروح للصحافة القومية بعد أن أوشكت على «الطلوع».

وإلى معركة أخرى ذات طابع مختلف، خاص بزميلنا أيمن نور رئيس حزب الغد المسجون على ذمة الحكم في قضية تزوير توكيلات لعضوية الحزب ـ وتنشر الصحف عن تدهور صحته، واستغاثات من أسرته للرئيس لنقله للمستشفى لعلاجه من سلسلة الأمراض التي تنهش جسده، وهو ما دعا زميلنا بـ«الأهرام» محمد السعدني لأن يقول يوم الاثنين:

«أتحدث عن زميل مهنة صحافي وليس عن رئيس حزب ارتكب جرما يستحق عليه العقاب ولا عن مرشح لمنصب الرئاسة حصل على نحو نصف مليون صوت، أتحدث عن زميل مهنة يتعرض في محبسه لمجموعة من الأمراض القاتلة، كفيلة بالقضاء عليه إذا لم يتلق العلاج اللازم، نحن أمام حالة إنسانية بحتة حالة شاب يواجه خطر الموت بسبب عدم خضوعه للرعاية الطبية التي تتناسب مع حجم وطبيعة الأمراض التي يعاني منها، ومن هذا المنطلق فان ثقتي كبيرة وأظن أن الغالبية من الزملاء الصحافيين على الدرجة نفسها من الثقة، في أن الرئيس مبارك لن يرضى أن يستمر زميلنا أيمن نور يصارع الموت في زنزانة بعيدا عن الرعاية الطبية وأن الرئيس مبارك سوف يتعامل مع الموضوع من المنطلق الإنساني بعيدا عن الملف الجنائي نعم نحن نطمع في إنسانية الرئيس مبارك».

ونفس الموضوع تناوله في نفس العدد زميلنا وصديقنا والكاتب صلاح منتصر بقوله في عموده اليومي ـ مجرد رأي ـ «وأيمن نور ضحية طموحاته السياسية المعروفة وضحية مظاهر الحماية الغبية التي حاولت أمريكا فرضها عليه رغم أنه متهم في قضية جنائية وليس مواطنا أمريكيا يستدعي أن يكون الحكم عليه موضوعا مطروحا في المحادثات التي جرت بين البلدين على أعلى مستوى مما أضر بموقف ايمن وجعل أي تفكير في تدخل الرئيس بحكم صلاحياته وتخفيف الحكم على أيمن يبدو استجابة لضغوط واشنطن وكأنها التي أصبحت تقرر من يبقى في السجن ومن يخرج منه وهو أمر مرفوض سياسيا وشعبيا ووطنيا.

وإذا كان مرفوضا من قبل منح أيمن معاملة خاصة منعا لشبهة تدخل خارجي فأمام ما وصل إليه حال أيمن صحيا أصبح تدخل الرئيس أمرا يتفق مع مواقفه الإنسانية العديدة المعروفة عنه».

وفي «نهضة مصر» بنفس اليوم أيضا، قال زميلنا نبيل رشوان في عموده ـ على الهامش ـ «أتصور أن قرار الرئيس مبارك الإنسان لن يتأخر وسوف يصدر عفوا صحيا ويأمر بعلاج أيمن نور فورا على نفقة الدولة باعتباره مواطنا مصريا ولا أظن أن أيمن نور وآخرين سوف يفكرون في العمل العام مرة أخرى».

معارك الأقباط

وإلى معارك أشقائنا الأقباط، وأولها لزميلنا بمجلة «روزاليوسف» أسامة سلامة الذي هاجم مواقف الإخوان وكذلك التصريحات التي أدلى بها الأنبا مرقس المتحدث الرسمي باسم الكنيسة الأرثوذكسية عن مادة الشريعة في الدستور، وقوله ان الأقباط هم أصحاب البلد الأصليون فقال ردا عليه: «خطورة هذه الآراء أن تصدر من شخص يتولى مسؤولية المتحدث الرسمي باسم الكنيسة، وهو ما يلقي بظلال حول موافقة البابا شنودة على هذه الآراء الغريبة، ويثير تساؤلات: هل تعبر عن رأي الكنيسة أم مجرد رأي شخصي، علما بأنها لو كانت تعبر عن أفكار الأنبا مرقس فقط فهذا لا يقلل من خطورتها لأن أسقف شبرا الخيمة أحد المرشحين الأقوياء لخلافة البابا شنودة «أطال الله في عمره»، وذلك في حالة الموافقة على ترشيح أساقفة الأبرشيات لكرسي البابوية، وعموما فإن هذه الأفكار ليست المرة الأولى التي تطرح فيها فقد تبنتها منذ فترة مجلة الكتيبة الطبيبية، والتي تصدر بصفة غير دورية، وهي تصف المسلمين في أعداد كثيرة لها بالمحتل العربي، وتدعو الأقباط الى تعلم اللغة القبطية باعتبارها اللغة المصرية الأصلية، والملاحظ أن الأنبا مرقس لم ينف هذه التصريحات ولم يعارض ما جاء بالمجلة، وكل هذا يعني أن هناك اتجاها داخل الكنيسة ويتبناه بعض قادتها أن المسلمين ليسوا مصريين وأنهم دخلاء على البلد والسؤال: هل يستطيع الأنبا مرقس أن يثبت أنه حفيد للمصريين الأصليين، وأن دماء أجداده القدماء لم تختلط بدماء الشعوب الأخرى التي جاءت الى مصر في عهودها الطويلة منذ الفراعنة وحتى العصر الحديث».

وهل هذا سؤال؟ طبعا، بإمكانه إثبات ذلك وإلا لما قال ما قال!! ما هذه المصائب التي تتوالى فوق أمهات رؤوسنا من المتطرفين المسلمين من شيعة وسنة، ومن مسيحيين، يريدون طردنا من حضن أمنا مصر، مصر، هي أمي، شمسها في سماري.

وإلى «وطني» وزميلنا سليمان شفيق الذي تساءل في عموده ـ الحق يحررنا ـ عن خطورة ترك الأمور لرجال الدين الإسلامي والمسيحي، ليحددوا لنا سياساتنا واتجاهات الرأي العام فقال، وصدق فيما قال: «ترى لماذا نعيش هذه الشيزوفرينيا؟ هل نحن نعيش في دولة مؤسسات بالفعل؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا يحتكر الحوار حول الحراك الدستوري أصحاب الفكر الديني ويدور الجدل حول المادة الثانية؟ مع احترامنا لأصحاب الفكر الديني مسلمين كانوا أم مسيحيين المؤسسات الدينية إسلامية أو مسيحية فهي ترفض بالأساس كلمة «الإصلاح»!! وتعتبر أن أي حوار حول الإصلاح «رجساً» من عمل الشيطان!! وكلنا نقرأ ونشاهد سلطانهم المخيف على المجتمع، وربنا يجعل كلامنا خفيفا عليهم! هل انتهى العمر الافتراضي للدولة الحديثة في مصر؟ وهل نحن نعبر النفق المظلم إلى ما يريد أن يفعله بنا رجال الدين؟ صلوا من أجل مصر لأن الصراع في الدول المجاورة على السطح أما في مصر فالنار تحت الهشيم، وربنا يستر!!».

معارك الأحزاب

وإلى معارك الأحزاب السياسية، وأحوالها الآن، بادئين بالحزب الوطني الحاكم صاحب الأغلبية الشعبية الكاسحة التي لا وجود لها بالمرة، وتباهي بعض أعضائه بمؤتمر تنظيمي عقده في فندق موفينبيك بمدينة السادس من أكتوبر، وصاحبه عملية تلميع لرجل الأعمال ومحتكر الحديد ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب، وأمين التنظيم بالحزب أحمد عز، وكان التلميع قاصرا على جريدة ومجلة «روزاليوسف» ومجلة «صباح الخير»، وانتقل الى «المصري اليوم» يوم الأحد بواسطة زميلنا بـ«الأخبار» رفعت رشاد الذي قال: «بعيدا عن الضوضاء وأعين المتطفلين اعتزل عدد من قيادات الحزب الوطني، من المستويات التنظيمية العالية في بعض الفنادق القريبة من القاهرة، لكي يدرسوا ويتدارسوا أحوال البلاد والعباد، اجتمعوا فيما يسمى منتدى حزبي وتفرغوا على مدى أيام لمراجعة أنفسهم والخطى التي يسير عليها الحزب الحاكم في ظل الظروف الداخلية والإقليمية والعالمية، تولى أحمد عز المسؤول الحديدي بالحزب الآن والذي يشغل موقع أمين التنظيم مسؤولية هذا المنتدى فخرجت النتائج بالفعل قريبة جدا من التوقعات التي خطها ومعه عدد متميز من قيادات الحزب في صورة أوراق منهجية لرفع المستوى التنظيمي للقيادات التي تتولى المسؤولية في المحافظات، يلفت النظر أن يظهر الحزب الوطني هذا الحرص على رفع مستوى أعضائه تنظيميا وذلك ما فسره صفوت الشريف أمين عام الحزب وجمال مبارك أمين السياسات وأحمد عز أمين التنظيم ود. علي الدين هلال أمين الإعلام فقد كرروا وأعادوا وزادوا أن الحزب يدرك المتغيرات الحادثة على كل الساحات ولذلك يتحرك بكل قوة في اتجاه مواكبة هذه المتغيرات ومواجهة تحدياتها، وإذا كان الحزب من قبل منفردا بالساحة السياسية في ظل ضعف أحزاب المعارضة فإنه آن الأوان لكي تقوى أحزاب المعارضة ويصبح لها وجود كل الاتجاهات في الشارع السياسي لتحقيق التوازن بين مختلف القوى الوطنية».

ولم يكن رفعت يدري وهو يقول ان هذا الاجتماع الذي ظنه بعيدا عن أعين المتطفلين، كانوا مع المجتمعين فعلا لأن جريدة «الفجر» قالت في صفحتها ـ أسرار الأسبوع ـ «لأول مرة يعقد الحزب الوطني تجمعا حزبيا ضخما بفندق خمس نجوم، المنتدى المخصص للتدريب عقد ويستمر لأسبوع بفندق موفينبيك مدينة الانتاج الإعلامي بمدينة 6 أكتوبر ويرجع عقده في فندق فاخر الى أن أمين التنظيم المهندس أحمد عز هو الذي تولى وحده الترتيب لهذه الدورات منذ مؤتمر الحزب الأخير في سبتمبر وبالتالي الانفاق عليه كل دورة يحضرها نحو 250 عضو حزب بينهم 50 نائبا من نواب الحزب بالمجلس وأمناء المحافظات وأعضاء لجان المحافظات، عز يستهدف تدريب 9 آلاف عضو بالحزب.

الدورة تقدم للمشاركين محاضرات وورش عمل للمناقشة وإقامة كاملة بالفندق لإتاحة الفرصة للمشاركين لإجراء حوارات داخلية وتبادل خبرات، وانعكست هيمنة أمين التنظيم عز على استبعاد عدد من قيادات الحزب السابقة وحتى الحالية بالحزب من فعاليات التدريب وانتقد بعض أعضاء الحزب تجاهل دعوة أمين التنظيم السابق، كمال الشاذلي لإلقاء محاضرة عن قواعد التنظيم الحزبي وهي المحاضرة التي انفرد بها أمين التنظيم الحالي، وفتح غياب د. زكريا باب التكهنات بغضب بعض القيادات الحزبية من انفراد أمانة التنظيم باختيار الأعضاء المشاركين في الدورات وعدم عرض كل تفاصيل الدورات على قيادات الحزب بما في ذلك التكلفة الإجمالية لهذه الدورات خاصة في ضوء معاناة أمانات أخرى بالحزب من عجز شديد في تمويل أنشطتها الحزبية وهو ما دفع البعض إلى المطالبة بأن يتم توحيد التبرعات للحزب ثم توزيع هذه التبرعات مركزيا على الأنشطة الحزبية المختلفة».

وإلى حزبنا العربي الديمقراطي الناصري الذي لم أعد عضوا في لجنته المركزية، وإنما مجرد عضو قاعدي، والخلافات التي تعصف به بين مجموعة الأمين العام صديقنا أحمد حسن ومجموعة نقيب المحامين صديقنا سامح عاشور وتفجرت في المؤتمر العام في الشهر الماضي وتم تأجيله لاستكمال أعماله لحسم الصراع على المناصب، وقد أبدى رئيس الحزب صديقنا ضياء الدين داود، حزنه وضيقه مما يحدث، وقال معبرا عنهما في حديث نشرته له جريدة «الغد» التي يصدرها حزب الغد، مجموعة أيمن نور وأجراه معه زميلنا محمد عثمان:

«×× الخلاف نتيجة طبيعية للصراع على المناصب وهو شيء متوقع نظرا لاختلاف كل من الطرفين لأن كلا منهما يرى أنه الأحق في المنصب وهذا شيء يعتبر تقليديا نظرا لخلو المناصب وكل منهما يرى أنه يمثل مدرسة قائمة بذاتها والمؤتمر العام للحزب الذي سيعقد خلال أيام قليلة هو الذي سيختار الأصلح لتولي المنصب، وأن كل ما جرى عبارة عن فوضى لا تليق بالحزب ولا أعضائه، أنا مستاء من الجميع لأن ما ح